التناقض في الموضوع اي بحسب المعنى فلو اتحد اللفظ واختلف المعنى فلا
تناقض كقولنا العين باصرة تريد الجارحة العين غير باصرة تريد الجارحة
وكذا يقال في المحمول في الدن بفتح الدال هو وعا الخمر المحدد الاسفل
نحو الزنجي اسود الخ واورد عليه ان القضيتين مهملتان ولا تناقض
بين مهملتين كما سياتي واجيب بان الاولى جنسية والثانية استغراقية
فلا اهمال وقوله اي بعضه يعني اجزايه لا بعض جزئياته معترض للمطرزي
مضعف له اي وحدتي الموضوع والمحمول هذا الذي اختاره الفخر
واورد عليه الطوسي نحو قولنا السقمونيا مسهلة للصفرا اي ببلادنا السقمونيا
ليست بمسهلة اي ببلاد الترك فان الظرفين ليسا جزئين من الموضوع
ولا من المحمول فهاتان قضيتان اتفقتا في الموضوع والمحمول واختلفتا
بالايجاب والسلب وليس بينهما تناقض لاجتماعهما على الصدق وعدم
التناقض لعدم الاتحاد في المكان وهي وحدة النسبة الخ اي كان
الوحدات المذكورة شرط في تحقق تلك الوحدة فاعتبارها انما هو
لاجل تحقق الوحدة المذكورة لا لذاتها حتى لو امكن تحقق وحدة النسبة
بدون تلك الوحدات لم يتوقف التناقض على شي منها اختلفت النسبة
اي لان نسبة المحمول الى امر مغاير لنسبته الى اخر ونسبة محمول الى شي
مغايرة لنسبة محمول اخر اليه والنسبة في زمان ومكان غيرها في غيره
مثلا بدل الموضوع والمحمول بالمقدم والتالي اي بان يقال مثلا لا بد
من اتحاد القضيتين في المقدم والتالي الخ ما مر ونقيض الموجبة
الكلية الخ حاصل ما يقال في هذا المقام ان الشخصية يكفي في نقضها
التبادل في الكيف بالشروط المتقدمة من الاتفاق فيما مر وغير الشخصية
لا بد من التبادل في الايجاب والسلب والكلية والجزئية ومن المعلوم
ان المهملة في قوة الجزئية فلا بد من كلية تنقضها سوا كانت موجبة
او سالبة انما هي السالبة الجزئية وجه الحصر ان الايجاب يناقض
السلب لا غير وان الكلية تناقض الجزئية لا غير تامل لما ياتي الخ
علة الحصر في المذكورين والذي يثبت هو قوله لان الكليتين الخ
والمراد المحصورتان اي الكلية والجزئية مطلقا ويحتمل ان يراد

بالمحصورات

بالمحصورات الاربع الكلية الموجبة والسالبة والجزئية كذلك واما المهملة
فتقدم انها في حكم الجزئية وهذا الكلام بيان لاجمال ما سبق وتتميم له لانه
تضمن شرطين زائدين على ما تقدم وهما الاختلاف في الايجاب والسلب
والاختلاف في الكلية والجزئية ولما كان الاول منهما قد تقدم في حد
التناقض استغنى بذلك عن زيادة بيان فيه واما الثاني فلما لم يتقدم
له احتاج الى بيانه واقامة الدليل عليه بقوله لان الكليتين الخ وانما قال
الشارح والمراد المحصورتان لان التناقض انما هو بين قضيتين منهما لا بين
الاربع تامل اي الكلية والجزئية هذا بيان للكمية والمراد بالاختلاف ف
في ذلك كون احدى القضيتين مسورة بسور الكلية والاخرى مسورة
بسور الجزئية او في حكمها لان الكليتين قد تكذبان اي بان يكون محمولهما
اعم من موضوعهما وقوله والجزئيتين قد تصدقان اي بان يكون محمولهما
اخص من موضوعهما واعلم ان المراد بالموضوع الموضوع في الذكر وهو
مختلف في الصورتين فسقط ما اورد والمراد بالاتحاد في الجزء والكل سابقا
ان يكون ما ورد عليه الايجاب ورد عليه السلب وان زيد في السلب عند
السلب عن شي اخر معه كقولنا زيد اسود اي بعضه زيد ليس باسود
اي كله وهذا هو حكم عموم السلب في نقيض الايجاب الجزئي واعلم انه يشترط
في تحقق التناقض مع ما تقدم في الموجهات اختلاف الجهة فنقيض الضرورية
المطلقة الممكنة العامة لان الامكان العام كما مر سلب الضرورة عن الطرف
المخالف والامكان العام السالب سلب ضرورة الايجاب فيكون نقيضه
وهكذا في الايجاب ونقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة لان الايجاب
في كل الاوقات ينافيه السلب في البعض وبالعكس وانما عبر بالمنافاة لان
ما ذكر لازم النقيض كما هو ظ ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة
لان نسبتها اليه كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية المطلقة فكما ان الضرورية
الذاتية يناقضها سلب الضرورة الذاتية كذلك الضرورة الوصفية
يناقضها سلب الضرورة الوصفية ونقيض العرفية العامة الحينية
المطلقة وذلك لان نسبتها اليها كنسبة نقيض الدائمة اليها فكما ان الدوام
الذاتي يناقضه الاطلاق بحسب الذات كذلك الدوام الوصفي يناقضه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1